@ 421 @ كقوله { وَهُوَ الْحَقّ ُ مُصَدّقًا } . انتهى . وليس من الحال المؤكدة ، لأنه ليس من باب : { وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَياً } ولا من باب : أنا عبد ا شجاعاً . فليس { قَائِمَاً بِالْقِسْطِ } بمعنى : شهد ، وليس مؤكداً مضمون الجملة السابقة في نحو : أنا عبد ا شجاعاً ، وهو زيد شجاعاً . لكن في هذا التخريج قلق في التركيب ، إذ يصير كقولك : أكل زيد طعاماً وعائشة وفاطمة جائعاً . فيفصل بين المعطوف عليه والمعطوف بالمفعول ، وبين الحال وذي الحال بالمفعول والمعطوف ، لكن بمشيئة كونها كلها معمولة لعامل واحد ، وأما انتصابه على الحال من الضمير الذي هو : هو ، فجوّزه الزمخشري وابن عطية . .

قال الزمخشري : فإن قلت : قد جعلته حالاً من فاعل : شهد ، فهل يصح أن ينتصب حالاً من : هو ، في : { لاَ إِلَاهَ إِلاّ َ هُوَ } ؟ .

قلت : نعما لأنها حال مؤكدة ، والحال المؤكدة لا تستدعي أن يكون في الجملة التي هي زيادة في فائدتها عامل فيها ، كقوله : أنا عبد ا شجاعاً . انتهى . ويعني . أن الحال المؤكدة لا يكون العامل فيها النصب شيئاً من الجملة السابقة قبلها ، وإنما ينتصب بعامل مضمر تقديره : أحق ، أو نحوه مضمراً بعد الجملة ، وهذا قول الجمهور . والحال المؤكدة لمضمون الجملة هي الدالة على معنى ملازم للمسند إليه الحكم ، أو شبيه بالملازم ، فإن كان المتكلم بالجملة مخبراً عن نفسه ، فيقدر الفعل : أحق ، مبنياً للمفعول ، نحو : أنا عبد ا شجاعاً ، أي : أحق شجاعاً . وإن كان مخبراً عن غيره نحو : هو زيد شجاعاً ، فتقديره : أحقه شجاعاً . .

وذهب الزجاج إلى أن العامل في هذه الحال هو الخبر بما ضمن من معنى المسمى ، وذهب ابن خروف إلى أنه المبتدأ بما ضمن من معنى التنبيه . وأما من جعله حالاً من الجميع ، على ما ذكر ، فرد بأنه لو جاز ذلك لجاز : جاء القوم راكباً ، أي : كل واحد منهم . وهذا لا تقوله العرب . .

وأما انتصابه على المدح ، فقال الزمخشري : فإن قلت أليس من حق المنتصب على المدح أن يكون معرفة ، كقولك : الحمد الحميد ، (إنا معشر الأنبياء لا نورث) . % (إنا بني نهشل لا ندعى لأب ؟ % .

قلت : قد جاء نكرة في قول الهذلي : % (ويأوي إلى نسوة عطل % .

وشعثاً مراضيع مثل السعالي .

%)